مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

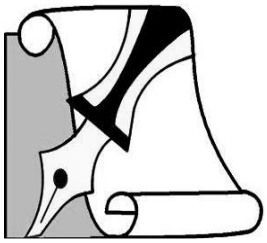

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بعد أكثر من محطة معيقة للاستقرار اللبناني خلال الفترة الماضية ومنها قضية التحقيق في قضية جريمة المرفأ صعودا في الأحداث ووصولا إلى مجزرة الطيونة، جاء القرار السعودي المفاجئ في حق لبنان في سياق تصعيدي بدأ مع حجم المكانة التي احتلتها كلمات مسجلة قبل شهرين لوزير الإعلام جورج قرداحي، جرى رفعها بصورة مفتعلة لتشكل عنوان أزمة في العلاقات اللبنانية – السعودية، وضع فيها الرضا السعودي مقابل رأس الوزير قرداحي فكان ذلك العنوان لقضية أكبر هي حزب الله.

وكان من سوء الحظ أن مقابلة قرداحي التي انتقد فيها حرب السعودية في اليمن وكانت له خلالها مواقف لم تعجب المسؤولين السعوديين، قد بُثت في الفترة القريبة الماضية مع أنها سجلت في شهر آب الماضي وعادة ما يتخذ ذلك النوع من الحلقات وقتا للبث نتيجة التحضير الكبير لإنتاج من ذلك النوع.

وبعد فورة أولى من الغضب السعودي مع سحب السفير في لبنان وطرد ذلك اللبناني من الرياض، ثبت للمعنيين بالشأن الحكومي أن الرضا السعودي لن يتحقق بالتضحية بالوزير قرداحي، على رغم لا أخلاقية ولا وطنية هذه التضحية، كما ثبت للقيادة السعودية أن هذه التضحية لن تؤدي الهدف المنشود الأبعد مدى من إذلال اللبنانيين، في ظل أوضاع تتدحرج نحو انتكاسة سعودية في اليمن، قررت الرياض تحميل مسؤوليتها للبنان واللبنانيين، على خلفية أن أنصار الله حليف لحزب الله، وأن عدم خروج اللبنانيين بوجه حزب الله، يجعلهم يستحقون العقاب الجماعي.

سارع المسؤولون اللبنانيون إلى محاولة ترقيع لما حصل عبر إبداء الأسف تلو الآخر، وإبداء حسن النية تجاه السعودية مطالبين إياها أن تعيد النظر في قرارها الذي لحقتها دول خليجية فيه.

يلفت متابعون للعلاقات بين بيروت والرياض إلى أن القرار السعودي يهدف لإسقاط الحكومة حتى لو استقال قرداحي، وأن استقالة قرداحي لن تغير في الموقف السعودي وستستمر الضغوط على ميقاتي للاستقالة، وأن الخطوة السعودية أكبر من الأزمة المنسوبة لكلام قرداحي، فهي أزمة غير مسبوقة في العلاقات اللبنانية – السعودية، منذ أزمة عام 67 التي جاء التصعيد السعودي فيها تحت عنوان اتهام لبنان بالتبعية لمصر أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكان رد الحكومة اللبنانية يومها رفض

مقايضة الكرامة الوطنية بالرضا السعودي، وعقد مجلس النواب اللبناني جلسة سيطرت عليها المواقف المنددة بالقرار السعودي.

من هنا وفيما تجمدت الملفات الساخنة وأخذت القوى السياسية استراحة محارب بعد أسبوع عاصف وحافل بالملفات والأزمات السياسية والقضائية والديبلوماسية، تفاعلت أزمة تصريحات وزير الإعلام جورج قرداحي في ظل تصعيد سعودي مفتعل وغير مسبوق وغير مبرر ومعتاد في العلاقات الديبلوماسية بين الدول، ولا يوازي ما قاله قرداحي.

وسبق القرار السعودي التصعيدي ضد لبنان، حرب إعلامية ونفسية وسياسية شنّتها مجموعة واسعة من السياسيين والإعلاميين اللبنانيين والقنوات الفضائية الخليجية والمحلية إلى جانب جيش إعلامي وإلكتروني ضد القرداحي وحزب الله وللدفاع عن السعودية. وفشلت الاتصالات السياسية والديبلوماسية، حتى اللحظة، بين بعض المسؤولين اللبنانيين والخليجيين في احتواء الأزمة وتنفيس الغضب والحنق السعوديين بينما استمر الشلل الحكومي وعدم عقد جلسات الحكومة.

يقول المتابعون إن الرياض صعّدت الموقف لأن الحكومة لم تستجب لطلبها بإقالة قرداحي في البدء، لكن الأمر سرعان ما ظهر بتصريحات السعوديين أنفسهم بأن الأزمة تتخطى قرداحي. وبينما من المستبعد ان تحصل عمليات طرد للعاملين اللبنانيين في الخليج، يلوح البعض بنية سعودية لفرض عقوبات مالية على رجال أعمال وأشخاص لبنانيين لديهم علاقات مالية أو قربى مع حزب الله، متوقفين عند قرار العقوبات السعودي ضد مؤسسة قرض الحسن كمقدمة لعقوبات تطال كل من يتعامل مع هذا القرض ولديه حسابات أو مصالح في دول الخليج.

ويشير هؤلاء إلى أن التصعيد السعودي يعكس موقف ضعف وأزمة كبيرة تعيشها الرياض في حربها على اليمن وهزائم متتالية في أكثر من ساحة في المنطقة فلم تجد ساحة للتعويض عن هذا الفشل إلا الضغط في لبنان لدفع حزب الله وإيران للجم تقدم أنصار الله العسكري في اليمن، مؤكدين أن تصعيد السعودية سينقلب عليها ولن يؤدي إلى أي نتائج أو تراجع في محور المقاومة عن دعم حق الشعب اليمني في الدفاع عن نفسه وصد العدوان السعودي واستعادة حقوقه وصون سيادته.

يتوقف هؤلاء عند النشاط المفاجئ للسفير السعودي في لبنان وليد بخاري الذي غرد بعبارة ذات دلالات سياسية تصعيدية بالقول: تعتبر النقطة على السطر (.) الرمز الأعظم في النص. في ما اعتبر تمهيدا للقرار الكبير، علما أنه كان قد زار رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع الذي، للمفارقة، كان رفض قبلها القرار القضائي للتحقيق معه في قضية الطيونة.

ويبدو أن ما نشهده منذ سنتين في العلاقات مع الرياض كان ينبئ ببلوغنا هذه اللحظة، التي يجري خلالها رفع مستوى الأزمة من إطارها الداخلي ونقلها إلى المستوى الإقليمي، ولأن حزب الله بذاته صار لاعبا إقليميا كان لا بد للسعودية أن تحضر مقابله مباشرة، خصوصا بعدما استنفدت محاولات خلق مكافئ لبناني بوجهه، خصوصا اليأس من تجربة الضغط على الرئيس سعد الحريري لتشكيل رأس حربة المواجهة مع حزب الله، على قاعدة العزل السياسي والفيتو على مبدأ الشراكة الحكومية، وصولا لمحاولة فرض الخروج من التسوية الرئاسية التي صاغها الحريري مع الرئيس ميشال عون.

ثمة تحليل يسود في أوساط سياسية في محور الممانعة يرجح أن الرغبة السعودية هي بإعادة لبنان إلى ما كان عليه عشية اتفاق الطائف، وإغراقه في الفوضى والفراغ حتى تصبح التسوية شرطا لإعادة تكوين المؤسسات برعاية سعودية مباشرة للطرف المقابل لحزب الله.

لكن وفق هذه القراءة فإن الموقف الأميركي هذه المرة لا يبدو شبيها بالموقف الأميركي عشية اتفاق الطائف الذي تزامن مع اندفاعة أميركية في المنطقة ترجمتها حرب الخليج وجسدها مؤتمر مدريد، بينما تتزامن الهجمة السعودية مع انكفاء أميركي من المنطقة من جهة، وخشية من انفلات المواجهة مع حزب الله بصورة تهدد الاستقرار الإقليمي، وخصوصا الاستقرار على جبهات المواجهة مع الكيان الاسرائيلي.

وهذا يمكن تفسيره في عدم الاستعداد للدخول على خط الخلاف اللبناني – السعودي، وبتمسك واشنطن ببقاء الحكومة والحفاظ على الاستقرار في لبنان، وهو موقف مدعوم أوروبيا أيضا لا سيما فرنسيا وأيضا ألمانيا.

ويمكن الترجيح أنه بعد استيعاب الهجوم السعودي في الأيام الأولى، تراجعت فرضية استقالة الحكومة بعد المواقف الأميركية والفرنسية الداعمة لبقائها، وزال عامل الضغط الوحيد الذي كان يمكن أن يدفع بقرداحي للاستقالة، خاصة بعد الدعم الذي تلقاه جهارا وفي الاروقة المغلقة. لا سيما وأن موقف حزب الله متصلب برفض هذا المخرج، وتردد أنه أبلغ المعنيين بأنه في حال استقال قرداحي سيسحب الحزب وزراءه من الحكومة ولذلك لن يستقيل قرداحي لئلا تسقط الحكومة. كما أن استقالة الحكومة غير واردة في هذا الظرف الصعب الذي تعيشه البلاد، وهذا ما تؤكد عليه عواصم قوى غربية فاعلة في لبنان كواشنطن وباريس اللتين أكدتا بأن بقاء الحكومة أمر أساسي لاستقرار لبنان الذي يحتاج حاجة ماسة الى الانجاز في هذا الظرف العصيب.

من هنا فشلت الرياض في دفع الرئيس ميقاتي إلى الاستقالة تحت وطأة الضغوط والمقاطعة الدبلوماسية، وذلك بعدما أجرى ميقاتي سلسلة اتصالات مع واشنطن وباريس نصحته بعدم الاستقالة.

وفيما لم تستجب دول خليجية عدة للتجييش السعودي بقطع العلاقات مع لبنان، لا سيما قطر وعمان، توقف كثيرون عند موقف الجامعة العربية التي لم تجار الرياض بمستوى موقفها كما كانت تشتهي، بل جاء موقف الجامعة معتدلا، فمن جهة طالبت لبنان بالعمل على معالجة الأزمة، ومن جهة ثانية دعت دول الخليج لإعادة النظر بإجراءاتها. فيما دعت وزارة الخارجية الإماراتية المواطنين المتواجدين في لبنان بضرورة العودة في أقرب وقت.

في الأيام الأولى، تم التداول بمخرج بين الرئيسين عون وميقاتي والبطريرك الماروني بشارة الراعي بالطلب من قرداحي الاستقالة من تلقاء نفسه حفاظا على المصلحة الوطنية ولتهدئة الغضب الخليجي، إلا أن هذا الحل سقط كون قرداحي لم يرتكب أي خطأ وتصريحه سبق توزيره فكيف يمكن أن تتحمل الحكومة المسؤولية؟ هذا كان لسان حاله ما دفع بالمرجعيات الرئاسية إلى إبلاغ المعنيين بعدم قدرة لبنان والحكومة التجاوب مع المطالب السعودية، كما جرى نقاش عن جدوى استقالة قرداحي وما إذا كانت ستستوعب الغضب السعودي أو ستفك حصارها عن لبنان وتساهم في مؤتمرات الدعم المالي، فطالما لم تستطع أي دولة تقديم ضمانات بهذا الصدد وطالما أن السعودية تقاطع الحكومة منذ تشكيلها وتحاصر لبنان منذ عام 2019 على الأقل، فباتت الاستقالة بلا جدوى وخطوة عبثية مهينة لأنها ستخسر لبنان

كرامته وسيادته ولن تعيد له العطف والدعم الخليجيين. إلى جانب أن استقالة قرداحي لن تعيد الحكومة إلى الاجتماع بظل عدم التوصل إلى حل لأزمة تنحي القاضي طارق البيطار بقضية المرفأ حتى الساعة ولا بقضية أحداث الطيونة الدموية، لا سيما أن مطلب السعودية هو اعتذار القرداحي وإقالته، كما أن لا يمكن للسعودية تكرار ما فعلته في فرض إقالة وزير الخارجية السابق شربل وهبي في موضوع قرداحي، كون هناك فرق بين الحالتين: فالأول أخطأ بحق الشعب السعودي وخلال منصبه الوزاري، أما قرداحي فعبّر عن موقفه السياسي فقط من دون أي ذم أو إهانة وقبل تعيينه وزيرا. لذلك كان واضحا حتى لحظة كتابة هذه الأسطر أن الحكومة لن تستقيل ولن يستقيل أحد من أعضائها ولا حتى وزراء تيار المستقبل.

وفي المرحلة التي تلت الهجوم السعودي الأوّلي، تواصلت الاتصالات السياسية بين المعنيين بتداعيات الأزمة، في ضوء كلام ميقاتي بعد عودته من لندن ومشاركته في اسكتلندا في مؤتمر المناخ واللقاءات التي أجراها هناك، وتراجع الفرص أمام ترجمة ما وصفه بخريطة طريق للخروج من الأزمة، بعدما حقق منها تثبيت مسافة بينه وبين ثنائي حركة أمل وحزب الله في ملفي القاضي طارق بيطار، ووزير الإعلام جورج قرداحي، فتحقق بذلك قدرا من الحصانة لموقعه في شارعه الانتخابي، وتحييده من الهجوم السعودي، فيما بدا أنه حصيلة تفاهم بينه وبين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لترجمة التوافق الأميركي – الفرنسي بالحفاظ على الحكومة وعلى الاستقرار.

يعتقد البعض أن تشجيع رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع لميقاتي يعبر عن إيجابية سعودية بالواسطة، فسحب ملف استقالة أو إقالة قرداحي عن الطاولة لحين تبلور صورة واضحة لخريطة طريق حقيقية تفتح باب نهاية الأزمة مع السعودية، وتكون الاستقالة جزءا منها، بينما نقل المسؤول الإعلامي في بكركي عن الاتصال الذي أجراه البطريرك بشارة الراعي بالسفير السعودي وليد البخاري، إشارة سعودية إلى اعتبار استقالة أو إقالة قرداحي نقطة البداية في أي تجاوز للأزمة.

ويشير متابعون إلى أن بعدما تعثر طريق الحل الذي وضعه ميقاتي في سوق التداول السياسي فور عودته إلى بيروت، والذي تضمن استقالة قرداحي طوعا أو بالإقالة عنوة في مجلس الوزراء، تم بحث مخارج أخرى بديلة عن اقتراح ميقاتي، بعدما رفض حزب الله ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية طرح الإقالة طالما أنه لن يحل الأزمة مع دول الخليج ولن يوقف الإجراءات التصعيدية التي اتخذتها الرياض،

ولن يعيد العلاقات إلى طبيعتها مع دول الخليج في ظل قرار اتخذته القيادة السعودية بممارسة أقصى الضغوط على لبنان لاتخاذه ورقة تفاوضية في المفاوضات الدائرة في المنطقة على أكثر من مسار، أكان المفاوضات الأميركية – الإيرانية أو الحوار بين الرياض وطهران أو مفاوضات الحل السياسي لإنهاء الحرب في اليمن.

وتم استبعاد طرح إقالة قرداحي من دون مشاركة وزراء حزب الله وتيار المردة، فقد قوبل، حسب متابعين، بالرفض من رئيس الجمهورية ميشال عون، كون ذلك سيؤثر في تماسك الحكومة ووحدتها واستمراريتها، فضلا عن تعذر تأمين ثلثي مجلس الوزراء في ظل رفض الوزراء المحسوبين على حزب الله وحركة أمل والمردة والحزب الديموقراطي اللبناني الذهاب إلى هذا الخيار، ناهيك عن تردد الوزراء المحسوبين على رئيس الجمهورية، ما يجعل هذا الطرح شبه مستحيل. ولذلك فإن الجمود القائم أفضل من أي خطوة تطيح بالحكومة وتحولها إلى تصريف أعمال مبكر، بالتالي الإطاحة بالإصلاحات والتفاوض مع صندوق النقد الدولي وبعملية النهوض الاقتصادي في ظل تعذر تأليف حكومة جديدة في ما تبقى من هذا العهد، وقد تبقى الحكومة الحالية إلى ما بعد نهاية العهد إذا تعذر انتخاب رئيس للجمهورية وتطيح بطريقها باستحقاق الانتخابات النيابية، ما يضع البلاد أمام حالة من الفراغ السياسي والدستوري وتفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي قد تؤدي بدورها إلى فوضى أمنية..

وهذا ما استدركته واشنطن وباريس وبعض الدول الأوروبية بإبلاغها ميقاتي بأن الحكومة خط أحمر للحفاظ على ما تبقى من استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني في لبنان، على الأقل حتى موعد الانتخابات النيابية المقبلة.

وبينما تم تسريب أخبار عن نية ميقاتي الاستقالة وتوفيره مهلة عشرة أيام حتى الحل، أي استقالة قرداحي، من المستبعد ان يستقيل ميقاتي وإن لم يستقل قرداحي، بل سيمضي رئيس الحكومة في مساعيه لإيجاد المخرج المناسب بالتنسيق مع رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي نبيه بري الذي يعتصم بالصمت منذ بدء الأزمة مع السعودية، وهو ما يعتبره رئيس المجلس أبلغ من الكلام، علما أنه أجرى مروحة مشاورات مع حزب الله بالدرجة الأولى لبلورة رؤية للحل ينقلها إلى ميقاتي وعون، لكن على قاعدة احترام السيادة الوطنية وعدم تعريض لبنان للخضوع.

إلا أن أوساطا متابعة ترجح أن تدخل الأزمة الناشئة مع السعودية في دائرة الجمود الطويل، أما من جهة السعودية فالمتوقع أن تبقى على موقفها وقد تتخذ إجراءات إضافية إلا إذا تدخلت واشنطن وباريس وبعض الدول الخليجية الوسيطة على خط الأزمة للجم الاندفاعة السعودية.

وعلى صعيد المقاربة السعودية، فإن الدائرين في الفلك السعودي يقدمون مقاربتهم لواقع أداء الرئيس ميقاتي.

وهم يعتبرون أنه أدار الظهر للسعودية وشكل الحكومة من دون غطائها السياسي، معولا على كل من واشنطن وباريس في عملية اخضاع الرياض لمد يد العون للدولة اللبنانية التي يمسك حزب الله بقرارها كما يقولون.

وسبق لميقاتي أن فعل ذلك في العام 2011، وتولى الحكومة من موقع المنقلب على الرئيس سعد الحريري الذي أطيحت حكومته فيما كان مجتمعا بالرئيس الأميركي باراك أوباما في البيت الأبيض.
صحيح أن ميقاتي في حكومته الثالثة حظي بمباركة المرجعية السنية الدينية والسياسية اللبنانية خلاف حكومته الثانية، إلا انه أتى على واقع حال ضعيف أصاب موقع الرئاسة الثالثة ولاسيما في العهد الحالي، خاصة مع مجيء الرئيس حسان دياب على رأس الحكومة. وبدا أن هاجس مرجعية دار الفتوى وحتى رؤساء الحكومات السابقين أولا إخراج الموقع السني الأول في البلاد من دائرة الاضعاف الممنهج مع انسداد أفق العلاقة بين العهد والحريري. نُظر إلى ميقاتي على أنه أفضل الممكن وهو الذي كان من وراء الستارة يحيك خيوط علاقاته الإقليمية والدولية ولاسيما الأردنية والفرنسية تحضيرا لارتداء ثوب رئيس حكومة لمرة ثالثة.

وثمة رواية أن طرح إسم ميقاتي جاء من قبل الملك الأردني عبدالله الثاني خلال لقائه الرئيس الأميركي جو بايدن وأن ميقاتي كان على تواصل دائم مع قصر الإليزيه، وكان تكليف السفير مصطفى أديب من خياطته كمن يحجز مقعده لاحقا. وقد باءت زيارة وزير الخارجية الفرنسية إلى الرياض بالفشل في فتح أبواب السعودية أمامه بعد تكليفه، وقد جاءت حكومته في لحظة تقاطع فرنسي– أميركي– إيراني، وهو اتكأ على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في إخراجها إلى حيز النور من دون الأخذ بالاعتبار تداعيات

تجاهل الرياض التي يُعول عليها في أي دور انقاذي للبنان المنهار ماليا واقتصاديا، سواء من بوابة صندوق النقد الدولي أو مؤتمر سيدر وغيرها من المؤتمرات التي جهد الرئيس الفرنسي لعقدها.

من هنا، فالأزمة مع الرياض كانت على الدوام حاضرة وإن بصمت، والعلاقات اللبنانية – السعودية هي في القاع منذ حين تحت عناوين متعددة.

وتتابع وجهة النظر هذه بالقول إن الرياض نفد صبرها، واليوم يقف رئيس الحكومة عاجزا، وهو أمر متوقع. وكلام وزير الاعلام لم يكن سوى النقطة التي فاضت عن الكأس. ولو لم تحصل واقعة قرداحي كان سيكون هناك واقعة ثانية في يوم آخر.

لذا فالتشدد السعودي هو سيد الموقف اليوم وقد حاول رئيس الحكومة فتح ثغرة في الجدار السميك داخليا أولا ومع الرياض ثانيا. فليست دعوته لقرداحي إلى تحكيم ضميره، أي مطالبته بالاستقالة، سوى مؤشر على عجز داخلي في انتاج حلول دستورية، لجهة الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء وطرح مسألة إقالته أو طرح الثقة به في مجلس النواب.

وهو يريد أن تكون استقالة قرداحي رسالة حسن نية تماما كما جاء بيان الخارجية اللبنانية الذي أدان استهداف الرياض بمسيّرتين مفخختين، لكن حجم ما تعتبره وجهة النظر هذه بالاختلال السياسي الداخلي، لن يسهم في تعبيد الدروب أمام التهدئة، ما سيدفع إلى مزيد من التصلب السعودي والخليجي والذهاب إلى خطوات تصعيدية، وهو الأمر الذي بات معه موقف ميقاتي حرجا ولاسيما أنه تبلغ من صندوق النقد الدولي احجام الرياض ودول خليجية أخرى عن المساهمة في أي تمويل للبنان لإخراجه من أزمته المالية.

يروج هؤلاء بأن الوقت ضيق وبدأ ينفذ أمام ميقاتي، وأنه عندئذ لن يكون أمامه سوى الاستقالة.

لكن وجهة النظر هذه تتجاهل وجهة نظر مضادة تؤكد أن الرياض كانت سلفا في صدد تصعيد الموقف والصدام مع لبنان. فلم يكن انقضى يومان على بث المواقف التي أدلى بها قرداحي في 26 تشرين الأول، حتى أمهل السفير السعودي في بيروت وليد البخاري السلطات اللبنانية في 28 تشرين الأول ما بين ثلاث إلى أربع ساعات لتقديم قرداحي اعتذارا علنيا عن مواقفه، تحت طائلة إقفال السفارة على الفور. ثم وافق على تمديد المهلة إلى مساء 29 تشرين الأول عندما أعلنت الرياض استدعاء سفيرها وطرد السفير اللبناني من أراضيها. وفي اليوم التالي لإقفال السفارة أبوابها أتى موقف رسمي أرفع مستوى رفع السقف إلى أعلى.

والواقع أن منذ نيلها الثقة في مجلس النواب في 20 أيلول، لم يُتح لحكومة ميقاتي الالتئام في مجلس الوزراء سوى ثلاث مرات، آخرها في 12 تشرين الأول. مذذاك كانت كأنها غير موجودة. وهو ما يطرح من جديد سؤال الصلاحيات الدستورية لرئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء. إذ ليس في وسعهما دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، ولا وضع جدول أعماله، ولا التأكد من التئامه بالنصاب القانوني، ولا امتلاك غالبية وزارية تمكنهما من ممارستهما صلاحياتهما، ولا أخيرا ضمان إمرار الجلسة من غير أن تنفجر.

ورغم جرعات الدعم الدولية التي عاد بها رئيس الحكومة من مؤتمر المناخ في غلاسكو، جزمت بالوقوف إلى جانبه ومنعه من التنحي والتعاطف معه في أزمة تدهور العلاقات اللبنانية . الخليجية، لم يسعه إلى الآن إيجاد طريقة للوصول إلى أسهل الحلول. وهو سمع في غلاسكو من المسؤولين الدوليين ثلاث نصائح بضرورة الإقدام عليها بلا تردد: إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، التفاوض مع صندوق النقد الدولي وتجنب الفراغ الدستوري في البلاد أيا تكن وطأة الضغوط في وجهه.

والحقيقة ان الأميركيين والفرنسيين تمكنوا من فتح حوار بين لبنان والسعودية. بينما لا يزال الرئيس إيمانويل ماكرون ينتظر من الرياض موعدا لزيارتها ومقابلة ولي العهد محمد بن سلمان، لكن كان من الملاحظ أن الرئيس الأميركي جو بايدن امتنع عن تحديد موعد للاجتماع بولي العهد ما حال دون مشاركة الأخير في مؤتمر غلاسكو.

وهو ما يشير إلى أن الحل لم ينضج بعد وأن الأزمة تجاوزت استقالة قرداحي بينما لا يفعل الضغط الدولي والرغبة في تعويم الحكومة فعله في إعادة الأمور إلى مجراها السابق ودفع السعودية إلى العودة عن تشددها. وفي هذه الأثناء ثمة مراهنة على عامل الوقت، في موازاة ضغط دولي ومرونة خليجية من حلفاء الرياض.. في انتظار التسوية المأمولة في المنطقة.